

Distr.
GENERAL

TD/B/52/2
21 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني*

من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

في حين أن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أعاد تأكيد أهمية الرؤية الدولية لمنطقة تعيش فيها دولتان - إسرائيل وفلسطين - جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، فإن مقتضيات الحالة الناشئة عن قيام إسرائيل، من جانب واحد، بالانفصال عن غزة في أواسط عام ٢٠٠٥ قد وجهت الاهتمام نحو ضرورة التصدي بسرعة لتحديات الواقع الجديد على الأرض. وفي هذه الأثناء، فإن مهام الإدارة الاقتصادية الرشيدة التي حددها المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية، كمهام ينبغي الاضطلاع بها في المستقبل القريب، هي مهام أقل ما يقال فيها إنها طموحة. ويُنتظر من الشعب الفلسطيني أن يقوم بتكوين وإصلاح المؤسسات استعداداً لإقامة الدولة، بينما تحاول السلطة الفلسطينية التي لا تتمتع بالسيادة أن تنفذ إطاراً لسياسة اقتصادية متماسكة في ظل بيئة من الاختلالات البنوية وتفشي الفقر وانعدام الأمن وإنكار الحقوق. وفي ظل هذا الوضع الذي يكتنفه الغموض، يواجه المسؤولون عن وضع السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية تحدياً هائلاً يتمثل في الاستعداد لإقامة الدولة.

* ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض مادتها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وقد كان للتراجع الاقتصادي على مدى فترة خمس سنوات وقع شديد الوطأة على الاقتصاد الفلسطيني. فبعد توقف استمر لمدة سنة، عاد الانكماش الاقتصادي ليتواصل في عام ٢٠٠٤ مع ما ترتب عليه من تبعات وخيمة فيما يتصل بمستويات الفقر والطاقة الإنتاجية وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني. وهذا يبرز التحديات المتعددة التي تواجه التنمية الفلسطينية: إذ يتعين السير في عملية تحقيق الانتعاش وإعادة البناء في ظل استنزاف للقاعدة الاقتصادية، وواقع اقتصاد مزقته الحرب وشوّهته سنوات من الاحتلال والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. ومما يزيد من تعقيد هذه المهمة ضيق حيز التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسة الاقتصادية، وتزايد الحاجة إلى الدعم من قبل المانحين. وينبغي أن يقوم "برنامج الإصلاح الفلسطيني من أجل إقامة الدولة" على أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة توجهه التنمية لا على أساس نهج إزاء التنمية توجهه التجارة، وذلك في إطار توافق وطني في الآراء يحدد بوضوح أولويات عملية التنمية والإصلاح الموجهة نحو الفقراء.

ولا يزال برنامج الأونكتاد للتعاون التقني مع الشعب الفلسطيني، الذي دخل الآن سنته العاشرة، يقدم دعماً ملموساً بهدف بناء القدرات في مجال رسم السياسات الاقتصادية وإدارتها بفعالية، وتعزيز البيئة المواتية للقطاع الخاص. وفي ظل ظروف ميدانية صعبة، استطاعت الأمانة أن تحقق تقدماً ملحوظاً في تنفيذ المشاريع، كما أصبحت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد وثيقة الصلة على نحو متزايد بإدارة الأرض المحتلة بعد الانفصال الإسرائيلي عن غزة. إلا أن عدم كفاية الموارد المتاحة من خارج الميزانية، وبخاصة لأغراض أداء وظائف الدعم المركزي الذي يشتمل عليها هذا البرنامج يُضعف القدرة على أداء ولاية الأونكتاد المنبثقة في هذا الشأن عن مؤتمر بانكوك وساو باولو، ويعوق تقديم المساعدة الفعالة.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
٤	الآفاق الاقتصادية الفلسطينية والاستعداد لإقامة الدولة
٦	الفصل الأول- الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب
٦	ألف- التطورات الاقتصادية الكلية
١٣	باء- الإصلاح الفلسطيني، والسياسة التجارية، وآفاق التنمية
١٤	١- برنامج السلطة الفلسطينية الإصلاحية
١٥	٢- الفقر والتجارة وآفاق التنمية
١٧	الفصل الثاني- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
١٧	ألف- الإطار والأهداف وتعبئة الموارد
١٨	باء- الأنشطة التنفيذية الجارية والمشاريع الجديدة في عام ٢٠٠٥
١٨	١- الاستراتيجيات الإنمائية والسياسة التجارية
١٩	٢- تيسير التجارة وخدمات النقل والإمداد
٢٠	٣- إصلاح المالية العامة وتحديثها
٢٠	٤- مشاريع الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة
٢١	جيم- التنسيق والمواءمة
٢١	المحتويات
٧	الجدول ١- الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة): المؤشرات الرئيسية - سنوات مختارة ...
١٠	الجدول ٢- التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني: ١٩٩٥-٢٠٠٤

مقدمة

الآفاق الاقتصادية الفلسطينية والاستعداد لإقامة الدولة

١- في خضم الأزمة العميقة والأعمال العسكرية التي سادت في الأرض الفلسطينية المحتلة في منتصف عام ٢٠٠٢، وقف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقفه لإيمان وسلام إذ اعتمد بتوافق الآراء القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)^(١). ففي ذلك القرار الذي أرسى أساساً استراتيجياً للجهود اللاحقة الرامية إلى استئناف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، أكد المجتمع الدولي رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان - إسرائيل وفلسطين - جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ومنذ ذلك الحين، ومع أن الصراع المسلح قد دخل فترة من الهدوء النسبي في عام ٢٠٠٥، فإن الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية التي نشأت منذ عام ٢٠٠٠ لا تزال دون حل، مما يُضعف القدرات التشغيلية للسلطة الفلسطينية ويهدد استعداد الشعب الفلسطيني للنهوض بالمسؤوليات التي تتطلبها إقامة الدولة.

٢- وفي حين أن "خارطة الطريق المستندة إلى الأداء" التي وضعها المجتمع الدولي والتي ترمي إلى إيجاد "حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس قيام دولتين" قد حظيت في عام ٢٠٠٢ بتأييد كل من إسرائيل وفلسطين بوصفها الإطار المرجعي للفترة القادمة، فقد ظلت، بعد انقضاء مدة ٣ سنوات، عالقة في مرحلتها الأولى التي يبدو أنه لا سبيل إلى الخروج منها. وفي هذه الأثناء، فإن المقتضيات الناشئة عن قيام إسرائيل، من جانب واحد، بالانفصال عن غزة في أواسط عام ٢٠٠٥ قد وجّهت الاهتمام نحو ضرورة التصدي بسرعة لتحديات الواقع الجديد على الأرض. وفي الوقت نفسه، فإن الأفق الزمني لتحقيق الهدف الرئيسي لخارطة الطريق، ألا وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، وإقامة دولة فلسطين كدولة مستقلة ومتصلة الأراضي وقادرة على الحياة، هو هدف يبدو أنه قد نُحِّيَ جانباً مرة أخرى. ومن شأن هذا أن يقوّض شروط عملية السلام كما قبلتها جميع الأطراف منذ عقد اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، بما فيها جوانبها الاقتصادية.

٣- وإن واقع الحال هذا، الذي يكتنفه قدر كبير من الغموض، بعد انقضاء قرابة أربعة عقود من الزمن على الاحتلال وخمس سنوات من الصراع والتراجع الاقتصادي، يشكل عقبات هائلة يبدو أنه لا سبيل لتذليلها، أمام المسؤولين عن رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية في معظم المجالات، بما فيها السياسة الاقتصادية والإنمائية وتعتبر قائمة المهام التي حددها المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية نفسها لكي يُضطلع بها في المستقبل القريب هي قائمة شديدة الطموح بل وغير واقعية. ففي حين أن الضغوط الاقتصادية تتزايد في صفوف سكان أمّكهم الفقر، مع تفاقم انعدام الأمن من جراء تفكك الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠١ في سياق استمرار الاحتلال، يُنتظر من الشعب الفلسطيني أن ينشئ ويعزز مؤسسات ديمقراطية وعمليات شفافة في إطار الاستعداد لإقامة الدولة. وفي المجال الاقتصادي، هناك عدد من الأهداف التي تعتبر من الأولويات الفورية، ومن أكثر هذه الأولويات إلحاحاً ما يلي:

- وقف تضخم فاتورة الأحمور وقوة العمل في القطاع العام؛
- تجنب الاعتماد المفرط على المعونة المقدمة من المانحين لتوفير الحماية الاجتماعية ودعم الميزانية؛
- إدارة ميزانية شفافة ومتوازنة دون تكبّد ديون خارجية لا سبيل إلى تحمل أعبائها، مع قيام السلطة الفلسطينية بتصفية أصولها التجارية والسوقية المتبقية بتحويلها إلى القطاع الخاص؛

- انتهاج سياسة تجارية مفتوحة ومتحررة تكون متوافقة مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف، وكذلك مع وضع الاقتصاد الفلسطيني كالاقتصاد مزقته الحرب يندرج ضمن فئة أقل الاقتصادات نمواً؛
- إنشاء مؤسسات قطاع عام خاضعة للمساءلة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية؛
- تعزيز قدرة سوق العمل المشوهة على استيعاب نحو ٨٠.٠٠٠ عامل كانوا يعملون في إسرائيل، وأكثر من ضعف هذا العدد ممن يعانون من بطالة مزمنة؛
- تصميم وإدارة سياسة اقتصادية متماسكة وبرنامج إنمائي لأرض مجزأة تحيط بها حواجز برية وبحرية تفرضها إسرائيل، وتُقطع أوصالها المناطق المقامة عبر الطرق والمناطق العازلة حول المستوطنات الإسرائيلية؛
- تعزيز وترسيخ سيادة القانون بعد سنوات من التدهور وتمركز السلطات.

٤- وفي حين أن التصدي لهذه التحديات على نحو مستمر يمكن أن يساعد في إيجاد الشروط اللازمة للنجاح في إنشاء دولة تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار، فإن المسألة التي تُطرح هنا هي ما إذا كان ينبغي، لأغراض إقامة الدولة، اعتبار تلك الشروط كافية، أو حتى مسبقة، بصيغتها الحالية التي حددها مجتمع المانحين وتقيّدت بها السلطة الفلسطينية حتى الآن، وبعبارة أخرى، فإن التحديات التي تستتبعها قائمة المهام المبينة أعلاه في مجال الإدارة الاقتصادية الرشيدة وحدها تتطلب التمتع بسلطات وقدرات لا تتوفر عادة إلا للدول ذات السيادة حتى وإن لم يكن في مقدور الكثير منها أن يتصدى بنجاح لمتطلبات برنامج إنمائي شامل. والمسألة التي تطرح نفسها من ثم هي مسألة ما إذا كان بمقدور السلطة الفلسطينية التي لا تتمتع بالسيادة أن تنجز برنامجاً كهذا في ظل الاحتلال أو أن تنفذ أي إطار أو برنامج متماسك في مجال السياسة الاقتصادية.

٥- وإن ولاية الأونكتاد في هذا المجال من مجالات عمله (كما حُدّدت في خطة عمل بانكوك المعتمدة في عام ٢٠٠٠، وفي توافق آراء ساو باولو المعتمد في عام ٢٠٠٤) تُسلّم بضرورة تكثيف برنامج المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، مع تعزيزه بما يكفي من الموارد. وقد شهد هذا البرنامج، على مدى أكثر من ٢٠ سنة، ما انطوى عليه الصراع من تقلبات وتغيّرات وما لازمه من مخاطر واستطاع أن يتكيف معها مثلما استطاع الاقتصاد الفلسطيني والشعب الفلسطيني أن يتجاوزا إلى حد ما أسوأ سنواتهما (كالفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ والفترة منذ عام ٢٠٠٠)، مع اغتنام الفرص التي أتاحتها السنوات الأفضل (كالفترة ١٩٩٤-١٩٩٩). ولقد أسهم البرنامج في بناء المؤسسات والقدرات البشرية الفلسطينية، من منطلق أن حكومة فلسطينية ذات سيادة ستنشأ في نهاية المطاف. والأونكتاد، إذ لا يغفل عن التحدي الأساسي المتمثل في الإسهام في تحقيق التنمية الطويلة الأجل، يعمل على نحو وثيق مع السلطة الفلسطينية والشركاء الدوليين من أجل إرساء "واقع مؤسسي على الأرض" لا رجعة فيه على الطريق نحو إقامة الدولة الفلسطينية المرتقبة.

٦- وتمثل النتائج الملموسة التي تحققت حتى الآن في مجال التعاون التقني مع فلسطين والمانحين، والأهمية المتزايدة لتوصيات الأونكتاد المتعلقة بالسياسات العامة في ظل هذه الحالة الخاصة جداً، حوافز لمواصلة وتكثيف مساهمته في إحلال السلم من خلال تشجيع الأخذ بنهج شامل إزاء السياسة الاقتصادية يقوم على المشاركة ويكون موجّهاً لصالح الفقراء. ويقدم تقرير هذه السنة بعض المقترحات فيما يتعلق بنوع العمل والاهتمام للذين من شأنهما أن يسهما في تحقيق أهداف التنمية الفلسطينية في إطار أي تصور من التصورات، على ألا تغيب عن الأذهان الحاجة الأساسية لربط جهود الإغاثة بعملية الإعمار والتنمية.

الفصل الأول

الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب

ألف - التطورات الاقتصادية الكلية

٧- بعد توقف استمر لمدة سنة، عاد الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٠٤ ليواصل تراجع الحاد الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ في أعقاب تشديد القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والسلع وتطبيق سياسة منهجية من الإغلاقات الداخلية والخارجية التي فرضت على الضفة الغربية وغزة^(٢) وكان عام ٢٠٠٢ قد شهد حالة انتكاس اقتصادي للسنة الثالثة على التوالي، مما أفضى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥,٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩^(٣). وتدل البيانات الفلسطينية الرسمية التي صدرت مؤخراً والواردة في الجدول ١ على حدوث بعض الانتعاش في عام ٢٠٠٣، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بلغت نسبتها ٤,٥ في المائة. بيد أن التطورات التي حدثت في عام ٢٠٠٤ تؤكد عدم استدامة هذا الانتعاش، حيث سُجِّل مجدداً انخفاض بنسبة ١ في المائة^(٤) وهذا يعكس حالة اقتصاد مضعف مزقته الحرب، مع استمرار تقلص قدرة العرض نتيجة لتطاول سنوات الاحتلال وما حدث على مدى فترة أربع سنوات من دمار وتدهور في البنى التحتية الخاصة منها والعامّة.

٨- وفيما يتصل بدخل الفرد، تبدو الصورة قاتمة، حيث سجل مستوى رفاه الشعب الفلسطيني تراجعاً بما يزيد عن الثلث بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤. فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي، بدولارات عام ١٩٩٧، بنسبة ٣٣,٤ في المائة من ١ ٨٦٠ دولاراً إلى ١ ٢٣٧ دولاراً. ونتيجة لذلك، كان الأثر على مستويات الفقر شديداً. وتشير التقديرات إلى أن ما نسبته ٦١ في المائة من الأسر الفلسطينية كانت تعيش دون حد الفقر البالغ ٣٥٠ دولاراً في الشهر للأسرة الواحدة (التي تتألف من شخصين بالغين وأربعة أطفال) وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وقد انخفض متوسط الدخل الشهري للأسر بنسبة بلغت نحو ٤٥ في المائة من ٦١٠ دولارات في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣٠ دولاراً بحلول نهاية عام ٢٠٠٤^(٥). وكان هذا الانخفاض أشد وطأة في غزة حيث تراجع متوسط الدخل الشهري من ٤١٥ دولاراً إلى ٢٢٠ دولاراً^(٦). وبالتالي فإن ما نسبته ٣٢ في المائة من ٢٠ في المائة من الأسر في غزة والضفة الغربية، على التوالي، تعيش في حالة فقر مدقع لا تستطيع في ظلها تلبية احتياجاتها الأساسية^(٧). وفي هذه الأثناء، يبدو أن الأسر الفلسطينية قد استنفدت استراتيجياتها في التكيف مع واقع الحال ومن ثم فقد تبين بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أن ما نسبته ١٧ في المائة فقط من الأسر في الضفة الغربية كانت قادرة على الصمود في مواجهة الظروف المناوئة لمدة تزيد عن سنة، مقارنة بما نسبته نحو ٣٣ في المائة من الأسر في غزة^(٨).

٩- ولا تزال تكاليف الخسائر الاقتصادية وخسائر الأصول المادية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني من جراء العمليات العسكرية التي حدثت على مدى السنوات الخمس الماضية تتعاظم. وتشير تقديرات حديثة للأونكتاد إلى أن الكلفة التراكمية للفرص الاقتصادية الضائعة نتيجة لفقدان الدخل المحتمل على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تبلغ ٦,٤ مليار دولار (بدولارات عام ١٩٩٧)، أو ما نسبته ١٤٠ في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني قبل عام ٢٠٠٠. ويضاف إلى ذلك أن خسائر الأصول المادية تقدر بنحو ٣,٥ مليار دولار نتيجة لتدمير البنى التحتية الخاصة والعامّة والرصيد الرأسمالي، والإفراط في استخدام ما لم يُدمر من الأصول المادية. وهذه الخسارة المقدرة تعادل ما نسبته ٣٠ في المائة من الرصيد الرأسمالي الفلسطيني لما قبل عام ٢٠٠٠^(٩). وتشير وكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن ٣٧٠ ٢ وحدة سكنية في قطاع غزة قد دُمّرت خلال فترة السنوات الأربع المنتهية في آب/أغسطس ٢٠٠٤، مما أدى إلى تشريد ما يقارب ٢٢ ٨٠٠ شخص أصبحوا بلا مأوى. وفي سنة ٢٠٠٤ وحدها، تم تدمير ما مجموعه ٣٩٩ ١ مسكناً في غزة والضفة الغربية، مما ترك ٦٨٣ ١٠ شخصاً بلا مأوى^(١٠). وهذا يعني أنه، سيتعين على الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٠٥ أن يعمل على أساس قاعدة أصغر بكثير مقارنة بما كان عليه الحال في عام ١٩٩٩^(١١).

١٠- ويتمثل التأثير الإجمالي لهذا الاستنزاف الاقتصادي في تآكل الطاقة الإنتاجية الفلسطينية وفي تراجع قدرة الناس على تأمين قوتهم، وبالتالي تزايد الاعتماد على الواردات، ولا سيما من إسرائيل. وهذا يتجلى في مستوى الاستيعاب المحلي العالي باستمرار (نسبة الاستهلاك والإنفاق الاستثماري الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي) والتحول في تخصيص النفقات نحو الاستهلاك بدلاً من الاستثمار. فبعد أن سجلت نسبة الاستيعاب إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً من ١٦٣ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٤٣ في المائة في عام ٢٠٠١، عادت هذه النسبة لترتفع إلى ١٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي هذه الأثناء، تم تخصيص قدر متزايد من هذا الإنفاق لتلبية احتياجات الاستهلاك الملحة. وفي حين أن نسبة الاستهلاك الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من ١١٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، فإن حصة الاستثمار الإجمالي انخفضت من ٤٣ في المائة إلى ٢٧ في المائة. وبعبارة مبسطة، يمكن القول إنه في أعقاب السنوات الأربع الماضية من سنوات الاحتلال الإسرائيلي والحرب، أصبح الاقتصاد الفلسطيني يستثمر وينتج بمقدار أقل وبالتالي يستهلك قدراً أكبر من الواردات، وبخاصة الواردات من إسرائيل.

الجدول ١

الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة): المؤشرات الرئيسية - سنوات مختارة^(١)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٥	
مقدرة	مقدرة	منقحة					
							أداء الاقتصاد الكلي
١,٠-	٤,٥	٣,٨-	٦٦-	٥,٦-	٨,٦	٦,١	النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٤ ٠١١	٣ ٩٢١	٣ ٤٨٤	٣ ٨١٦	٤ ١٠٨	٤ ٢٠١	٣ ٢٢٥	الناتج المحلي الإجمالي - بملايين الدولارات
٤ ٣٧٣	٤ ٢٠٤	٣ ٧٠٠	٤ ١٤٣	٤ ٧٩٣	٤ ٩٣٢	٣ ٦٩٩	الدخل القومي الإجمالي - بملايين الدولارات
١ ١٤٦	١ ١٥٨	١ ٠٧٣	١ ٢٢٩	١ ٣٨٦	١ ٤٧٨	١ ٣٨٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - بالدولار
١ ٢٤٩	١ ٢٤٢	١ ١٤٠	١ ٣٣٥	١ ٦١٧	١ ٧٣٦	١ ٥٨٣	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي - بالدولار
٤,٢-	٢,٨	٩,٨-	١٦,١-	١٠,٧-	٤,١	٧,٩	النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (%)
١٦٤,٤	١٥٣,٠	١٦١,٠	١٤٣,٣	١٥٥,٤	١٦٣,٦	١٥١,٨	الإنفاق المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٣,٠	٤,٤	٥,٧	١,٢	٢,٨	٥,٥	١٠,٨	التضخم (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك - النسبة المئوية السنوية)
							السكان والعمل
٣,٥٠	٣,٣٩	٣,٢٥	٣,١٠	٢,٩٦	٢,٨٤	٢,٣٤	السكان (بالملايين)
٣٢,٦	٣٣,٤	٤١,٢	٣٦,٢	٢٤,٦	٢١,٧	٢٦,٦	البطالة (% من القوة العاملة) ^(٢)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٥	
مقدرة	مقدرة	منقحة					
٦٠٧	٥٩١	٤٨٦	٥٠٨	٥٩٧	٥٨٨	٤١٧	العمالة الإجمالية (بالآلاف)
١٣١	١٢٨	١٢٥	١٢٢	١١٥	١٠٣	٥١	في القطاع العام
٤٨	٥٣	٤٧	٦٦	١١٠	١٢٧	٥٠	في إسرائيل والمستوطنات
رصيد الميزانية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)							
٢٣,٣	١٩,٥	٨,٣	٧,١	٢٣,١	٢٣,٨	١٣,٢	الإيرادات الحكومية
٣١,١	٢٧,٢	٢٨,٥	٢٨,٧	٢٩,١	٢٢,٥	١٥,٣	النفقات الجارية
٣١,٩	٢٤,٧	٣٤,٩	٣٤,٣	٣٤,٩	٢٩,٨	٢٥,٥	مجموع النفقات
٧,٩-	٧,٨-	٢٠,٢-	٢١,٥-	٥,٩-	١,٣	٢,١-	الرصيد المتكرر
٨,٦-	١٥,٢-	٢٦,٦-	٢٧,١-	١١,٨-	٦,٠-	١٢,٣-	الرصيد الإجمالي
رصيد الحسابات الخارجية							
٤٦٧	٣٧٨	٥٢٩	٥٣٤	٦٥٧	٦٨٤	٤٤٩	صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
٣٠٤٩	٢٤٥٦	٢٦٥٤	٢٣٣٦	٢٩٢٦	٣٣٥٣	٢١٧٦	واردات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
٦٤,٤-	٥٣,٠-	٦١,٠-	٤٣,٣-	٥٥,٢-	٦٣,٦-	٥١,٨-	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٦,٥-	٨,٩-	١٣,٦-	١٣,٠-	٢٠,٩-	٣١,٧-	٢١,٧-	رصيد الحساب الجاري (% من الدخل القومي الإجمالي)
١٦٢١-	١٥٢٤-	١١٢٣-	١٥٤١-	١٥٠٦-	١٦٤٤-	١٣٨٨-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)
٤٠,٤-	٣٨,٩-	٣٢,٢-	٤٠,٤-	٣٦,٧-	٣٩,١-	٤٣,٠-	الميزان التجاري مع إسرائيل (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٨,٨-	٢٩,٥-	٢٤,٥-	٢٩,٣-	١٧,١-	١٨,٥-	٢٤,٧-	رصيد الحساب الجاري مع إسرائيل (% من الدخل القومي الإجمالي)
٤٦,٣	٤٥,٧	٣٦,٨	٥٣,٨	٥٠,٧	٥٢,٤	٥٦,٥	الواردات من إسرائيل/الاستهلاك الخاص للسلطة الفلسطينية (%)
٢,٣	٢,٤	٢,٠	٢,٧	٢,٨	٣,٦	٣,٧	إجمالي تجارة السلطنة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي التجارة الإسرائيلية (%) ^(١٣)
٦٦,٨	٧٥,١	٥٣,٤	٧٨,٦	٧١,٢	٦٧,١	٧٨,٨	تجارة السلطنة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطنة الفلسطينية (%) ^(١٣)

المصادر: البيانات التاريخية مستمدة من الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء؛ والبيانات الخاصة بعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ قدرتها أمانة الأونكتاد على أساس البيانات التجارية التي صدرت مؤخراً عن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء،^(١٢)، والتقديرات المالية لصندوق النقد الدولي (عام ٢٠٠٤)^(١٣). أما البيانات التجارية الإسرائيلية فمستمدة من نشرة الإحصاءات الشهرية للجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء.

(أ) القدس الشرقية مستبعدة من جميع البيانات.

(ب) معدلات البطالة تشمل العمال المثبطين وفقاً للتعريف الفضيض للبطالة الذي وضعته منظمة العمل الدولية.

(ج) تشير بيانات التجارة الفلسطينية والإسرائيلية الإجمالية إلى السلع، وإلى الخدمات المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

١١- ويتمثل الجانب الآخر من نسبة الاستيعاب إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة في عجز تجاري مرتفع أيضاً. ولا يزال مستوى هذا العجز يتصاعد بمعدل أسرع بكثير من معدل الإنتاج المحلي. فقد ارتفع هذا العجز من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ما يقدر بـ ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، حيث سجلت الصادرات في كل سنة إما انخفاضاً بمعدل أسرع أو زيادة بمعدل أبطأ مقارنة بالواردات. وعندما يقترن هذا النمط بانخفاض قيمة الشاقل الإسرائيلي الجديد في عام ٢٠٠٣ ثم ارتفاع قيمته في عام ٢٠٠٤، يتضح أنه بينما لا يستفيد الميزان التجاري الفلسطيني من انخفاض قيمة العملة الإسرائيلية، فإنه يعاني من التأثير السلبي الكامل لارتفاع قيمة تلك العملة. وهذه الآلية السلبية في كل الأحوال تتعزز بعوامل ثلاثة هي: ١- استنزاف القاعدة الإنتاجية، وتكاليف عوامل الإنتاج وتكاليف المعاملات الباهظة جداً؛ و٢- عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ سياسة وطنية لأسعار الصرف تأخذ في الاعتبار هيكل الإنتاج المحلي؛ و٣- انتهاج سياسة تجارية وطنية في سياق البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني لعام ١٩٩٤ الذي لا يتيح للسلطة الفلسطينية المرونة اللازمة لتغيير الشركاء التجاريين استجابة للتغيرات التي تطرأ على العملات الرئيسية.

١٢- وتشكل الواردات الفلسطينية الصافية من إسرائيل ثلثي العجز التجاري الإجمالي. ففي السنوات الخمس الأخيرة، تراوح العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بين ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ و٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. وهذا يعكس حملة أمور منها اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على سوق وحيدة (إسرائيل)، وهو ما يلاحظ أيضاً عند النظر إلى أهمية كل شريك في التجارة الإجمالية للشريك الآخر. ويتبين من الجدول ١ أنه بينما شكلت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل ما نسبته ٦٧ في المائة من إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية، فإن هذه الأخيرة لم تشكل إلا ما نسبته ٢,٣ في المائة من إجمالي التجارة الإسرائيلية.

١٣- وتعتبر تكاليف هذا العجز كبيرة، ولا سيما في ضوء ما شهدته الفترة الأخيرة من تراجع اقتصادي فلسطيني، والافتقار إلى موارد خارجية مستدامة خلال السنوات الأربع الأخيرة؛ فبينما بلغ متوسط الواردات الفلسطينية الصافية من إسرائيل نحو ١٤٥٠ مليون دولار سنوياً، بلغت التحويلات الحارية إلى السلطة الفلسطينية، وهي تمثل أساساً الدعم المقدم من المانحين لتخفيف حدة حالة الطوارئ الإنسانية، ما متوسطه ١٣٠٠ مليون دولار في السنة. وتدل هذه الأرقام على أن كل الدعم الغوثي الذي حصلت عليه السلطة الفلسطينية من المانحين في السنوات الأربع الأخيرة لم يكن كافياً لتغطية العجز التجاري مع إسرائيل. فهو لم يسد إلا ما نسبته ٩٠ في المائة من الفجوة، بينما تغطي النسبة المتبقية وقدرها ١٠ في المائة (قراءة ١٤٠ مليون دولار في السنة) من خلال الدخل الصافي لعوامل الإنتاج الذي يتمثل أساساً في دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. أي أن مبلغاً يعادل كل الدعم المقدم من المانحين إلى السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى نصف تحويلات العمال، يوجه إلى الاقتصاد الإسرائيلي من أجل دفع قيمة الواردات الفلسطينية الصافية من إسرائيل. ومن المهم التشديد على أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ من هذه الأرقام مبرراً لعدم الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني. بل على النقيض من ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى دعم إضافي لكي يتمكن من الصمود والانتعاش من الأزمة المستمرة. بيد أنه ينبغي للسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي أن يعملوا معاً ضمن إطار توجهه رؤية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية قادرة على حماية أولئك الأشد فقراً من الآثار الفادحة المترتبة على التراجع الاقتصادي، ولكن مع العمل في الوقت نفسه على التقليل من الاعتماد على الواردات من إسرائيل وتوسيع أسواق الصادرات الفلسطينية.

١٤- وعلى مستوى السياسة الاقتصادية، فإن بروتوكول عام ١٩٩٤ بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (بروتوكول باريس) لا يترك للمسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية سوى مجال تحرك ضيق. ففي إطار الاتحاد الجمركي غير الكامل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، اعتمدت هذه الأخيرة هيكل التعريفات الجمركية للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً، مع بعض الاستثناءات الطفيفة؛ وتطبق السلطة الفلسطينية معدل ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلي مع خيار زيادته أو تخفيضه بنسبة ٢ في المائة فيما يتعلق بعدد محدود من السلع. وتُحصّل إسرائيل، نيابة عن السلطة الفلسطينية، الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة المفروضة على الواردات الفلسطينية، ولا يتوفر للسلطة الفلسطينية خيار إصدار عملة وطنية. وتبعاً لذلك، لا تتوفر لدى المسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية أية أدوات خاصة بالسياسة النقدية أو سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية بل وحتى المجموعة الكاملة من أدوات السياسة المالية. وليس لدى السلطة الفلسطينية سوى سيطرة محدودة على إدارة الشؤون الضريبية وشؤون الميزانية، ذلك لأن الجزء الأعظم من الإيرادات العامة إنما تحدده المعدلات الإسرائيلية التي لا تناسب هيكل الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن الإفراج عن هذه الإيرادات الفلسطينية مرهون بموافقة السلطات الإسرائيلية. وهذا يعني أن حيز التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسة الاقتصادية يتقلص ليقصر على سياسة مالية وحيدة الجانب (تخصيص الإنفاق)، وهو أضيق من الحيز الذي يتاح للحكومات المحلية أو الإقليمية في العديد من البلدان.

١٥- وقد فرض هذا الإطار نفسه على العمليات المالية للسلطة الفلسطينية. فلا تزال السلطة الفلسطينية تعاني من عجز عام كبير، وهي غير قادرة على تمويل الإنفاق الرأسمالي الذي لم تتجاوز نسبته ٢,٥ في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال سنة ٢٠٠٤. ولا تزال فاتورة أحور العاملين في القطاع العام تمثل أكبر بند من بنود الإنفاق حيث استهلكت قرابة ٦٨ في المائة من إجمالي الإنفاق في عام ٢٠٠٤. وتشير التقديرات إلى أن عجز ميزانية السلطة الفلسطينية قد انخفض من ١٥,٢ في المائة إلى ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليلبلغ ٣٤٥ مليون دولار يُموّل ما نسبته نحو ٨٠ في المائة منه عن طريق الدعم الخارجي للميزانية، بينما تُموّل النسبة المتبقية وقدرها ٢٠ في المائة من خلال تراكم المتأخرات.

الجدول ٢

التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني: ١٩٩٥-٢٠٠٤

القطاع الاقتصادي	هيكل العمالة			الهيكل الاقتصادي		
	ب٪ من مجموع العمالة			ب٪ من الناتج المحلي الإجمالي		
	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٢	١٩٩٥	*١٩٩٩	٢٠٠٢
الزراعة وصيد الأسماك	١٢,٧	١٢,٦	١٤,٩	١١,٩	١١,٠	١٠,٧
التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه	١٨,٠	١٥,٥	١٢,٩	٢١,٣	١٦,١	١٦,٥
التشييد	١٩,٢	٢٢,١	١٠,٩	٩,٢	١١,٨	٢,٥
				١٥,٩		١٢,٤
				١٢,٧		١٥,٧
				١١,٧		٣,٣

القطاع الاقتصادي	هيكل العمالة ٪ من مجموع العمالة			الهيكل الاقتصادي ٪ من الناتج المحلي الإجمالي			مقدرة
	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٢	١٩٩٥	*١٩٩٩	٢٠٠٢	
التجارة والفنادق والمطاعم	١٩,٦	١٧,٠	٢١,١	١٩,٩	١٨,٢	١٤,٥	١٥,٢
النقل والتخزين والاتصالات	٤,٩	٤,٧	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٥,١	١١,٠
الخدمات وغيرها (بما في ذلك الإدارة العامة)	٢٥,٦	٢٨,١	٣٥,٧	٣٤,٩	٣٤,٩	٤١,٦	٤٢,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

- Time Series for Quarterly National Accounts at Constant Prices (2000–2004), July 2004
- Labour Force Survey (January–March 2005) Round (Q1/2005), 28/04/2005

١٦- وقد أفضى اضطراب الأنشطة الاقتصادية الداخلية واختلال التجارة الخارجية إلى فقد الفلسطينيين لفرص العمل داخل الأرض المحتلة وفي إسرائيل. فقد ارتفع معدل البطالة من ٢١,٧ في المائة في عام ١٩٩٩ ليصل إلى مستوى ذروة قدره ٤١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ ثم عاد لينخفض إلى ما متوسطه ٣٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ عدد الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم أكثر من ٢٩٠.٠٠٠ شخص^(١٤). وعلى الرغم من أن معدلات البطالة هذه تعكس صورة قائمة، فإن أرقام العمالة تدل على ما يتميز به الاقتصاد من مرونة وقدرة على التكيف كما تعكس التماسك الاجتماعي للشعب الفلسطيني، مما حال دون حدوث انهيار كامل في ظل أوضاع مُدمِّرة. فخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤، زاد إجمالي العمالة من ٥٨٨.٠٠٠ إلى ٦٠٧.٠٠٠، بينما انخفضت العمالة الفلسطينية في إسرائيل من ١٢٧.٠٠٠ إلى ٤٨.٠٠٠. وتمكن الاقتصاد المحلي من استيعاب هذه الصدمة وزيادة العمالة فيه بنحو ١٠٠.٠٠٠ فرصة عمل، من خلال تشغيل ٢٠.٠٠٠ عامل بالإضافة إلى أولئك الذين لم يعودوا يعملون في إسرائيل وعددهم ٨٠.٠٠٠ عامل. وهذا يمثل تكييفاً إيجابياً واضحاً من أجل إعادة توزيع الدخل المتقلص المتاح في ظل الظروف التي سادت في السنوات الخمس الأخيرة وإن تكن كلفة ذلك حدوث انخفاض كبير في إنتاجية العمل. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن تقوم السلطة الفلسطينية بتوجيه مخططات توليد فرص العمل نحو القطاعات القادرة على استيعاب الصدمة الناشئة عن توقف العمال عن العمل في السوق الإسرائيلية؛ ليس ذلك فحسب، بل يجب عليها أن تقوم أيضاً بتصميم برامج مناسبة لزيادة الإنتاجية في تلك القطاعات.

١٧- وقد اقترنت هذه الانخفاضات في الدخل بتغيرات هيكلية اقتصادية عميقة (انظر الجدول ٢). إذ فقد كل من قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التشييد أهميتهما كمصدرين رئيسيين للعمالة والدخل. وشكّل هذان القطاعان ما نسبته ١٢,٧ و ١١,٧ في المائة، على التوالي، من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٤ مقارنة بما نسبته ١٥,٥ و ٢٢,١ في المائة في عام ١٩٩٩. وعلى النقيض من ذلك، أصبح قطاعا الزراعة والخدمات وكذلك قطاع التجارة وإن يكن بدرجة أقل، مصادر رئيسية للعمالة^(١٥) فقد سجلت قطاعات الخدمات والزراعة والتجارة والفنادق، جميعها،

زيادات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة نفسها. وكما تبين في دراسة سابقة أجرتها الأمانة، فإن هذه التغيرات جاءت نتيجة تحول في القاعدة الصناعية في اتجاه الأنشطة المتدنية الإنتاجية والأجور^(١٦). بيد أن هذه القطاعات الثلاثة كانت بمثابة أداة الاقتصاد المتمتص للصددمات واستطاعت أن توفر فرص العمل في أوقات الأزمات. ويتمثل التحدي في دعم ما تبقى لهذه القطاعات التي استطاعت أن تصمد من قدرة على خلق فرص العمل، مع القيام في الوقت نفسه برفع مستويات إنتاجيتها وأجورها.

١٨- وعلى الرغم من الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والقرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/ES-10/15 بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فقد مضت إسرائيل قدماً في بناء حاجز الفصل بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات. وبالإضافة إلى حاجز الفصل هذا، لا تزال المستوطنات الإسرائيلية تتوسع على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وهي عملية تم توثيقها توثيقاً كاملاً في مواضع أخرى في التقارير والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. ومما يدعو إلى القلق هنا هو التأثير الاقتصادي المباشر لحاجز الفصل والمستوطنات وما يسببه ذلك من تقلص إضافي لقاعدة الإنتاج والموارد الفلسطينية المضعضة والضعيفة أصلاً، وبخاصة موارد الأرض والمياه. وقد أدى المسار النهائي المحدد لحاجز الفصل إلى نشوء منطقة تقع بين خط الهدنة الذي حددته الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ والحاجز نفسه، وهي منطقة تغطي مساحة تقدر بـ ٥٧٨ كلم^٢ وتمثل قرابة ١٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس. ويدل أحدث المعلومات المتاحة على أن طول حاجز الفصل سيبلغ، عند إنجازه، ٦٧٠ كيلومتراً يمتد ٢٠ في المائة منها فقط على طول حدود عام ١٩٤٩^(١٧) أما طول الفعلي فسوف يبلغ ضعف طول المسارات على حدود الضفة الغربية لعام ١٩٤٩، ذلك لأن جزءاً رئيسياً منه يتوغل في الضفة الغربية بعمق يصل إلى ٢٢ كيلومتراً في بعض المناطق.

١٩- وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن قرابة ٥٠.٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ٣٨ قرية وبلدة سوف يصبحون معزولين خلف حاجز الفصل، وسوف يعيش ١٠ في المائة في "مناطق مغلقة" أو في "جيوب محصورة". أما ما تبقى منهم فسوف يعيشون في "شبه جيوب" يحيط بها حاجز الفصل ولا يصلها بقية أنحاء الضفة الغربية سوى طريق واحد، أو في "مناطق مغلقة" تقع بين الحاجز وخط الهدنة لعام ١٩٤٩. وسوف يتعين على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج هذه الجيوب والمناطق المغلقة وكذلك الذين يعيشون خارج حاجز الفصل أن يقدموا طلبات من أجل الحصول على تصاريح لكي يتمكنوا من الوصول إلى أماكن أعمالهم ومزارعهم، أما أولئك الذين يعيشون في مناطق مغلقة فينبغي أن يحصلوا على تصاريح خاصة لكي يحتفظوا بحقوقهم في الإقامة^(١٨). وبحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، كان بناء الحاجز قد استتبع بالفعل مصادرة نحو ٢٧٠ كلم^٢ من الأرض الفلسطينية. بما فيها بعض أكثر مناطق الضفة الغربية خصوبة، بالإضافة إلى ٤٩ بئراً. وقد استنفدت الأسر الفلسطينية التي تعيش خلف الحاجز استراتيجيات الصمود والتكيف مع واقع الحال. ويضاف إلى ذلك أن ٥٥١ مؤسسة أعمال و ٨٥ وحدة سكنية قد دُمّرت أو أصبح الوصول إليها متعذراً بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤^(١٩).

٢٠- وقد أفضى استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية إلى تقويض الطاقة الاستيعابية للقطاع الزراعي. فبسبب بناء حاجز الفصل، فقدت الضفة الغربية بعض أكثر مناطقها خصوبة، حيث تشكل الأراضي الزراعية ما نسبته ٨٦ في المائة من الأراضي التي صودرت حتى تموز/يوليه ٢٠٠٤ ومساحتها ٢٧٠ كلم^٢. ولم تكن الحالة في قطاع غزة أفضل منها في الضفة الغربية، حيث أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى تدمير ما يزيد عن

١٥ في المائة من الأراضي الزراعية لقطاع غزة التي تبلغ مساحتها ١٧٢ كلم^٢، بالإضافة إلى الخسائر الفادحة المتكبدة فيما يتعلق بموارد المياه^(٢٠). وبحلول منتصف عام ٢٠٠٤، كان مجموع الخسائر في الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً قد بلغ نحو ٢٦٠ كلم^٢ تمثل نسبة لا تقل عن ١٤,٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي الزراعية في عام ٢٠٠٣^(٢١).

٢١- ويبرز التحليل السابق التحديات المتعددة التي تواجه جهود التنمية الفلسطينية. إذ يتعين العمل على تحقيق الانتعاش والإعمار في ظل أوضاع مناوئة من الصراع والاستنزاف الاقتصادي والقيود المفروضة على الحركة والافتقار إلى السيادة، وفي ظل اقتصاد مزقته الحرب وشوّهته، على مدى سنوات، ظروف الاحتلال والاعتماد على اقتصاد أقوى بكثير. ومما يزيد من تعقد المهمة التي يتعين الاضطلاع بها كون حيز التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية محدوداً جداً مما يقيد قدرتها على إدارة الاقتصاد، بالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى الدعم من المانحين. ويُقترح في الفرع التالي من هذا التقرير بعض العناصر المكوّنة لإطار لسياسة إنمائية موجهة نحو الفقراء، وهي عناصر يمكن للسلطة الفلسطينية أن تسترشد بها في إرساء دعائم اقتصاد تتوفر له مقومات الاستمرار والنمو في دولة قادرة على الحياة.

باء - الإصلاح الفلسطيني، والسياسة التجارية، وآفاق التنمية

٢٢- إن التحليل الوارد أعلاه يسلط مزيداً من الضوء على التقييم الذي يجريه الأونكتاد منذ عام ٢٠٠١ لوضع الأرض المحتلة كالاقتصاد مزقته الحرب وبمر بحالة طوارئ إنسانية معقدة حيث تزايد حدة ضعفه من جراء استفاد قدرة العرض، مما يفرضي إلى نشوء دورة نكوص في التنمية وتقويض منجزاتها^(٢٢). وفي حين أن المساعدة الإنسانية تظل تمثل عنصراً بالغ الأهمية لتخفيف حدة الظروف المناوئة، فإنها تنطوي على خطر تقييد الآفاق الإنمائية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تزايد اعتماده على إسرائيل والتسبب في نشوء حالة اعتماد طويلة الأمد على المعونة الأجنبية. وقد اعترفت السلطة الفلسطينية بهذه الهواجس صراحة في خطة تنميتها المتوسطة الأجل التي وضعت في عام ٢٠٠٥^(٢٣) والتي تعكس توافق آراء متزايداً فيما بين المسؤولين عن وضع السياسات الفلسطينية بشأن الحاجة الملحة لبذل جهود إنمائية متجددة.

٢٣- كما أن الأزمة قد أفضت إلى تزايد الاهتمام بالحاجة إلى إصلاح المؤسسات العامة وإلى إعادة النظر في النظام التجاري القائم. إلا أن قدراً كبيراً من "الحكمة التقليدية" فيما يتعلق بالإصلاح الفلسطيني، ولا سيما في مجال التجارة والتنمية والحد من الفقر، يدل أو يصر على ضرورة التحرير السريع والاندماج في السوق العالمية. وكثيراً ما أثبتت "وصفات" السياسة الاقتصادية الصادرة عن مصادر فلسطينية ودولية حلولاً نموذجية تتصدى لواقع يقوم على رؤية أكاديمية لا عملية^(٢٤)، كما لو كان اقتصاد الضفة الغربية وغزة اقتصاداً نامياً عادياً لا يعاني إلا من مجرد تدخل حكومي وتشوهات في السوق. ويُشدّد على تحرير التجارة بوصفه محركاً للنمو، حيث يعتبر النظام التجاري المتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية العنصر الأهم في تعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد وقدرته التنافسية. إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن الاقتصاد الفلسطيني يعاني أيضاً من تشوهات ناشئة عن عقود من الاحتلال وسنوات من التدمير وعن اتباع مسار من التنمية غير المتوازنة يورّد بصورة أساسية اليد العاملة الرخيصة والعمليات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى اقتصاد دولة الاحتلال. وينبغي معالجة هذه التشوهات أولاً لكي يكون لأي نظام تجاري تأثيره.

١ - برنامج السلطة الفلسطينية الإصلاحية

٢٤- لقد أدركت السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٠ الحاجة إلى تعزيز وتحسين أداء المؤسسات العامة كعنصر رئيسي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة. وقد أطلقت عدداً من برامج الإصلاح منذ ذلك الحين، وهذه تشمل: إطار السياسة الاقتصادية (٢٠٠٠)؛ وخطة المائة يوم للحكومة الفلسطينية (حزيران/يونيه ٢٠٠٢)؛ وخطة عمل الإصلاح لمدة سنة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)؛ وخطة عمل المائة يوم لمجلس وزراء السلطة الفلسطينية الجديد (آذار/مارس ٢٠٠٥). وتمثل الأهداف المعلنة لهذه المبادرات في إرساء عمليات رسم للسياسات العامة تقوم على أساس المشاركة وتكون موجهة نحو تحقيق التوافق في الآراء، كما تكون شفافة وخاضعة للمساءلة؛ فضلاً عن تحسين الكفاءة والفعالية على مستوى التنفيذ؛ وضمان القدرة على الاستجابة للمصالح الإنمائية للاقتصاد. وعلى الرغم من استحسان هذه الأهداف، فإن الكثير من المراقبين يعتبرون أنه لم يتم القيام بما يكفي من أجل ترجمتها إلى تدابير ملموسة وقابلة للاستمرار في مجال السياسة العامة، ويستثنى من ذلك قطاع المالية العامة. ومع أن السلطة الفلسطينية قد شرعت بالفعل في بذل جهود متواصلة في هذه المجالات وغيرها في اتجاه تحقيق أهداف تكوين الدولة، فإن سياستها الراهنة تقوم على أساس فرضية مفادها أنه يجب عليها إصلاح وتجديد المؤسسات العامة والسياسات التي صُممت لكي تخدم أغراض مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، وإرساء دعائم "الحكم الرشيد" لكي تستطيع دولة فلسطين أن تنضم إلى مجتمع الدول^(٢٥).

٢٥- ومنذ سنوات عديدة، هناك عدد من قرارات وجهود الإصلاح الفلسطيني التي تُرجمت إلى مشاريع ملموسة. وهناك أربعة مشاريع طلبتها السلطة الفلسطينية من وكالة واحدة فقط (الأونكتاد) من بين الوكالات العديدة، تُعد أمثلة واضحة على نشوء رؤية فلسطينية للحكم الرشيد، وهي: ١` الإطار المتكامل للسياسة الفلسطينية في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والعمل؛ و٢` النظام الآلي لتحليل البيانات الجمركية (ASYCUDA++) و٣` نظام مراقبة الديون والتحليل المالي (ديمفاس)؛ و٤` إنشاء المجلس الفلسطيني للشاحنين^(٢٦). وعلاوة على ذلك، تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذ هذه المبادرات والمشاريع وغيرها من مبادرات ومشاريع السياسة الاقتصادية والاجتماعية كمكونات مترابطة لخطتها الاقتصادية المتوسطة الأجل التي تدعو إلى ربط جهود الإغاثة والإعمار القصيرة الأجل بالأهداف الإنمائية طويلة الأجل؛ وتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية في مجال إدارة المعونة؛ وتوجيه تدخلات المانحين؛ وبناء قدرة القطاع العام في مجال السياسة الاقتصادية.

٢٦- ويظل السعي إلى التنفيذ الناجح لبرنامج فلسطيني قوامه "الإصلاح من أجل إقامة الدولة" تحدياً رئيسياً. ومن الخطوات الأولى التي يتعين اتخاذها في هذا الاتجاه ما يتمثل في إرساء نهج يقوم على المشاركة الواسعة لتصميم ومتابعة ورصد تنفيذ رؤية واستراتيجية إنمائيين تليان تطلعات الشعب الفلسطيني؛ وتقليل الاعتماد على إسرائيل؛ وإعداد مؤسسات الأعمال الفلسطينية لكي تنهض بدورها في عملية تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ والأهم من ذلك كله توجيه أولويات الإصلاح وتكوين الدولة. والسلطة الفلسطينية بحاجة إلى مواصلة السير على طريق تكوين الدولة على أساس الأولويات المرتبطة بأهداف التنمية الفلسطينية، بما في ذلك الإدارة المحسنة. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى توسيع وتعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إشراك ممثلي المجتمع المدني، على مستوى القاعدة الشعبية، بغية ضمان السعي، كما يجب، إلى خدمة مصالح الفقراء. ومما يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى التركيز على بلورة رؤية فلسطينية خاصة تتناسب مع تكوين مؤسسات الحكم الوطني بدلاً من مجرد

إصلاح مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالي. وبالنظر إلى أن حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وإقامة دولته لم يعد موضع جدل كما لم يعد من الممكن إنكار اقتراب تحقيق ذلك الاستقلال وإقامة الدولة، فإنه يبدو أنه لا بد للمسؤولين عن رسم السياسة الاقتصادية الفلسطينية من أن يخططوا الآن على هذا الأساس.

٢ - الفقر والتجارة وآفاق التنمية

٢٧- في حين أن لترويج الصادرات أهمية معترفاً بها، فقد يكون من السابق لأوانه التشديد عليه كثيراً بوصفه الأولوية العليا في هذه المرحلة من مراحل تنمية الاقتصاد الفلسطيني. بل إن تركيز السياسة العامة ينبغي أن ينصب على الحد من الفقر، مع تعزيز الطاقة الإنتاجية، وإزالة التشوهات ذات الصلة بالاحتلال، وإرساء الأساس لتحقيق الانتعاش المستمر للاقتصاد. والمسألة التي ينبغي طرحها هنا هي مسألة السياسات اللازمة للحد من الفقر، والكيفية التي يمكن بها للتجارة أن تؤدي دوراً داعماً في هذا الصدد.

٢٨- فالتركيز الحصري على تحرير التجارة الذي يفترض أنه من الممكن الحد من الفقر من خلال الآثار غير المباشرة للاندماج التجاري، هو تركيز يمكن أن يأتي بنتائج عكسية لأن مؤسسات الأعمال هي من الضعف بحيث لا تستطيع أن تتنافس في الأسواق العالمية أو الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، وكما تبين في تقارير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً، فإن العلاقة بين الانفتاح التجاري، والاندماج التجاري، والنمو والحد من الفقر، هي أبعد ما تكون عن العلاقة الآلية أو الخطية؛ فليس صحيحاً أن التحرير يؤدي دائماً إلى الحد من الفقر^(٢٧).

٢٩- ويضاف إلى ذلك أن السياسة التجارية ليست سوى عنصر واحد من عناصر تنمية التجارة التي تعتمد أيضاً على السياسات المالية والنقدية والصناعية وسياسات أسعار الصرف (ومعظمها ليست متاحة للسلطة الفلسطينية)، كما تعتمد على توفر بيئة مواتية لضمان الاستجابة للحوافز بصورة إيجابية. ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد السياسات غير التجارية التي تعزز تنمية القدرات الإنتاجية من خلال الاستثمار الرأسمالي، واكتساب المهارات، والتغيير التنظيمي، والتحديث التكنولوجي. وفي الوقت نفسه، يتطلب الحد من الفقر المضي إلى ما هو أبعد من استيفاء الشرط الضروري ولكن غير الكافي المتمثل في التعجيل بالنمو الاقتصادي. وتبين الأدلة العملية أنه ليست هناك علاقة ثابتة لا تتغير بين معدل النمو ومعدل الحد من الفقر، وأنه حتى في سياق النمو الأسرع، لا بد من توفر سياسات تكميلية تكون موجهة تحديداً نحو الحد من الفقر^(٢٨).

٣٠- وهذا يعني أنه من أجل تيسير أداء التجارة لدور قوي في الحد من الفقر، ينبغي بذل الجهود الفلسطينية على أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة دافعه التنمية بدلاً من الأخذ بنهج إزاء التنمية دافعه التجارة. وعلى المدى القصير، يكون للروابط بين توسيع التجارة والحد من الفقر مفعولها من خلال الأسعار، وعوائد عوامل الإنتاج، وتوافر السلع العامة، والأمن الغذائي. أما على المدى الطويل، فإن التأثير الإيجابي للتجارة يتأتى من خلال استغلال القدرات الإنتاجية ورفع مستواها، والابتكار وتراكم رأس المال المادي والبشري والتنظيمي. وهذه هي العمليات التي ينبغي أن تكون محور تركيز النهج الإنمائي الفلسطيني إزاء السياسة التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن التجارب المقارنة تدل على أنه كلما كان هيكل الاقتصاد أكثر تنوعاً، تعاضد الدور الذي تؤديه التجارة في تحقيق النمو وفي الحد من الفقر. أي أن التجارة يمكن أن تستخدم، على أفضل وجه، كأداة لتخفيف حدة الفقر عندما يكون الاقتصاد اقتصاداً ناضجاً^(٢٩). وهذا يتطلب، في حالة فلسطين، إعادة هيكلة الاقتصاد ولكن ضمن سياق

استراتيجية تركز على القطاعات وتسعى إلى إقامة توازن بين الأهداف الفورية والأهداف الطويلة الأجل من خلال ربط جهود الإغاثة والإعمار بجهود التنمية. وكما أوضح في تقارير سابقة، فإن هذا يتطلب تحديد الأولويات القطاعية من أجل تحقيق أهداف إنمائية كمية ضمن أطر زمنية محددة، ودعم القطاعات التي تفي بمعايير معينة من أجل البقاء والتي تنطوي على إمكانات أكبر لخلق فرص العمل بهدف الحد من الفقر^(٣٠).

٣١ - ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تستفيد من تجارب بلدان شرق آسيا وغيرها من البلدان التي نجحت في تحقيق نمو اقتصادي سريع في ظل أزمات أو صراعات اقتصادية وسياسية. فقد اعتمدت تلك البلدان استراتيجيات إنمائية نهضت بقطاعات محددة ضمن فترة زمنية معينة بينما استهدفت بلوغ مستويات أعلى من النمو وإعادة الهيكلة. وقد تمثل التدخل على صعيد السياسة العامة في "توليد الدخل الريعي بالإضافة إلى الانضباط"، الأمر الذي من شأنه أن يمشد أكفأ العناصر المكوّنة لقطاع الشركات لكي تستخدم الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل^(٣١). ومن العناصر الأخرى للسياسة التجارية الموجهة لصالح الفقراء ما يشمل خلق أوجه تآزر دينامية بين السياسة التجارية والسياسة الصناعية، والأخذ بنهج تدريجي متعاقب المراحل إزاء التحرير الاقتصادي وانهاج استراتيجية ذات مسارين حيث تعمل الصناعات التنافسية الموجهة نحو التصدير على أساس مبادئ حرية النشاط الاقتصادي، وحيث تمارس هذه الصناعات نشاطها جنباً إلى جنب مع الصناعات الناشئة أو الصناعات الاستراتيجية المحمية^(٣٢). وهذا النهج لا يتناقض مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يفسح مجالاً واسعاً أمام السياسة الصناعية. وفي هذا الصدد، ينبغي للسياسة التجارية الدولية الفلسطينية أن تشدد على المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تمنح لأقل البلدان نمواً. فهذا يمكن أن يشكل نقطة انطلاق مفيدة وأن يوفر السياق لعملية رسم السياسات العامة والمفاوضات التجارية. ويتوقف الكثير على مدى قدرة فلسطين على الاستفادة من الفرص السانحة حالياً التي تنطوي عليها مبادئ منظمة التجارة العالمية وقواعدها. كما أن هذه الفرص تشمل بعض إعانات التصدير المحددة، والإعانات التي لا يمكن رفع الدعاوى بصدها، وبعض الزيادات في التعريف الجمركية^(٣٣).

٣٢ - وضمن هذا الإطار العام للسياسات، يلزم توفيق النهج المتبع إزاء تنمية التجارة مع خطة التنمية المتوسطة الأجل التي تدعو إلى ربط جهود الإغاثة بالتنمية، وتشدد على الحد من الفقر باعتباره الهدف الشامل، وتؤكد على خلق فرص العمل بوصفه "الأداة المناسبة بامتياز" للحد من الفقر، وتدعم النهوض بالقطاعات التي تتوفر لها روابط أمامية وخلفية قوية. وبالتالي فإن الطريقة الأجدى لتحقيق ذلك، لدى قيام المسؤولين عن رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية باستعراض مختلف الخيارات المتاحة على صعيد السياسة التجارية، هي في سياق عملية بناء توافق في الآراء على المستوى الوطني، تحدد في إطارها أولويات واضحة للإصلاح وأهداف قطاعية تتوافق مع مجريات الواقع والاحتياجات الاستراتيجية للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف المبني على قواعد. وسوف تكون السلطة الفلسطينية بحاجة إلى رسم خارطة طريق للسياسة الاقتصادية خاصة بما تقودها نحو إقامة الدولة، وذلك من أجل ضمان التماسك بين الأهداف الفورية والاستراتيجية، والأهداف القطاعية وتلك الشاملة للاقتصاد كله، والعمليات الوطنية والعالمية.

الفصل الثاني

المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف - الإطار والأهداف وتعبئة الموارد

٣٣- وفقاً لأحكام خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع فلسطين. وتتولى وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تنسيق برنامج أمانة الأونكتاد للتعاون التقني الذي دخل الآن سنته العاشرة والمنبثق عن أنشطة البحث وتحليل السياسات، وهو يقدم دعماً ملموساً بغية بناء القدرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية وإدارتها بفعالية، وتعزيز البيئة التمكينية للقطاع الخاص. ويركز التعاون التقني على أربع مجموعات من المجالات هي: ١- الاستراتيجيات الإنمائية والسياسة التجارية؛ و٢- تيسير التجارة وخدمات النقل والإمداد؛ و٣- تحديث وإصلاح المالية العامة؛ و٤- مشاريع الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة. والهدف من المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني هو الاستجابة إلى ما تهدف إليه السلطة الفلسطينية من بناء للقدرات المؤسسية والبنية التحتية اللازمة لاقتصاد قائم على السوق تتوفر له مقومات الاستمرار والنمو ضمن إطار استراتيجي يربط جهود الإغاثة بالتنمية.

٣٤- ويخصص الأونكتاد جزءاً كبيراً من موارد الميزانية العادية المرصودة لهذا المجال من أجل دعم أنشطة التعاون التقني حسبما تتطلبه خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل. وهذه الموارد تشكل على نحو فعال المكون الأساسي لبرنامج أنشطة تعاون تقني مشترك بين شعب الأونكتاد يعتمد أساساً على الموارد الخارجة عن الميزانية والتي يتم توفيرها من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف ووكالات تمويل منظومة الأمم المتحدة. ويؤدي الدور المحفز والداعم الذي تضطلع به وحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مقترناً بالخبرة التقنية لشعب الأونكتاد الأخرى، إلى ضمان تلقي الشعب الفلسطيني أفضل مساعدة يمكن أن توفرها منظمة دولية مثل الأونكتاد.

٣٥- وكما لوحظ في التقارير التي صدرت عن الأمانة في السنوات الأخيرة، فإن أوضاع الاحتلال وبالتالي حالة الغموض والأزمة الإنسانية في هذا المجال تؤثر تأثيراً مباشراً على تنفيذ هذا البرنامج. كما تم التشديد على أن التحسين الإضافي لفعالية البرنامج يتطلب تعبئة المزيد من الموارد التي يمكن التنبؤ بها، من خارج الميزانية، من أجل مواصلة تحسين أسلوب العمل الانتقائي والمرن الذي طبّقه الأونكتاد للتعامل مع الأوضاع الميدانية غير الآمنة ومواصلة إحراز التقدم. كما سيلزم توفير هذه الموارد من أجل مواصلة تقديم المساعدة التقنية وفقاً لمقتضيات الولاية المسندة إلى الأمانة وبطريقة تعزز أوجه التأزر الدينامية بين جهود الإغاثة وإعادة التأهيل ومتطلبات التنمية الاستراتيجية.

٣٦- ورغم أنه يمكن ملاحظة إحراز بعض التقدم في مجال تعبئة الموارد وتنفيذ المشاريع منذ عام ٢٠٠٤، فإن الأونكتاد لا يزال يعمل في ظل قيود صارمة تؤثر سلباً في قدرته على تنفيذ الولاية التي أسندها إليه مؤتمراً بانكوك وساو باولو على النحو المرجو. والأوضاع السائدة على الأرض والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة تنقل ووصول موظفي الأونكتاد وموظفي المشاريع والخبراء الاستشاريين إلى الميدان لا تزال تحد من نطاق ووتيرة أنشطة المساعدة التقنية. ومع ذلك، فقد نفذ الأونكتاد أنشطة تعاون تقني ممولة تمويلياً خارجياً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

واستطاع أن يؤمن موارد جديدة لبعض الأنشطة الأخرى. ويشهد التقدم المحرز في هذا الصدد على الأهمية والمصدقية المتزايدة للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

٣٧- وخلال فترة السنوات الثماني من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٤، تم التعهد بتوفير ما مجموعه ٣ ٠٥٥ ٠٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وقد تم بالفعل صرف ما مقداره ٢ ٦٢٠ ٠٠٠ دولار من هذا المبلغ الإجمالي حتى منتصف عام ٢٠٠٥. وقد تم توفير معظم هذه الموارد لمشاريع الأونكتاد في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤: ٣ ٣٩٥ ٠٠٠ دولار، تم صرف ما نسبته ٨٣ في المائة منه حتى منتصف عام ٢٠٠٥، وهذا يمثل معدلاً عالياً مرضياً بالنظر إلى أوضاع الاقتصاد الذي مزقته الحرب وتراجع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الفلسطينية. ومن الأمور التي لا تقل أهمية أن الأمانة تتوقع أن تكون، بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، قد أبرمت ثلاثة اتفاقات جديدة مع المانحين من أجل تنفيذ مشاريع في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بمبلغ إجمالي يزيد عن ٣ ملايين دولار. ويلزم توفير مبلغ إضافي قدره مليون دولار لثلاثة مشاريع أخرى لم يتوفر لها التمويل بعد، وسوف يكون هذا موضع مشاورات مع السلطة الفلسطينية والمانحين المرتقبين من أجل إتاحة تنفيذ هذه المشاريع في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٨- وفي حين أن تزايد توافر الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للمشاريع يمثل تطوراً يلقي الاستحسان، فإن استمرار عدم توفر ما يكفي من الموارد لأداء وظائف الدعم المركزي الخاصة بوحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو أمر يهدد التنفيذ السلس للمشاريع وإحراز نتائج مرضية. فالأمانة لم تستطع أن تحتفظ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وعلى أساس مؤقت وغير عادي، إلا بالموارد الأساسية من الموظفين الفنيين لكي تستجيب بفعالية لولايتها المتمثلة في تقديم مساعدة مكثفة إلى الشعب الفلسطيني. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٥، لم يتسن القيام بصورة مؤقتة بتخصيص المزيد من الموارد من الميزانية العادية من أجل الاحتفاظ بموظف في ثالث ملحق بوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٠، كما أنه لا تتوفر أية موارد من خارج الميزانية لتلبية متطلب توفير "موارد كافية" المشار إليه في الفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو. وعلى الرغم من أن الأمانة قد اتصلت بعدد كبير من المانحين وغيرهم من الأعضاء المعنيين في الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ فيما يتعلق بهذه المتطلبات، فإنها لم تتلق أية ردود إيجابية، ومن المؤكد أن قدرة الأمانة على تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال من مجالات العمل سوف تُعوق ما لم يتم إيجاد حل سريع لهذه المشكلة المعلقة.

باء - الأنشطة التنفيذية الجارية والمشاريع الجديدة في عام ٢٠٠٥

١- الاستراتيجيات الإنمائية والسياسة التجارية

٣٩- الإطار المتكامل للسياسة الفلسطينية في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والعمل. سوف يزود هذا المشروع السلطة الفلسطينية بالأدوات التحليلية ويبيّن قدراتها على تقييم التأثير الاقتصادي والنتائج الإنمائية للخيارات البديلة في مجال السياسات العامة. ويجري تنفيذ هذا المشروع من قبل الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، لصالح ست وزارات تابعة للسلطة الفلسطينية. وبتنسيق من موارد الميزانية العادية للأونكتاد ومنظمة العمل الدولية، وبمساهمات خارجة عن الميزانية مقدمة من مؤسسات بحوث دولية، سوف تنجز المرحلة الأولى من

هذا المشروع في منتصف عام ٢٠٠٥، بما في ذلك إعداد إطار تشغيلي لمحاكاة النماذج الاقتصادية، وورقات تحليل للسياسات وبناء القدرات في هذا المجال لصالح موظفي عدة وزارات تابعة للسلطة الفلسطينية.

٤٠ - الاستعدادات لحصول فلسطين على مركز مراقب لدى منظمة التجارة العالمية. بناء على طلب من السلطة الفلسطينية، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأونكتاد إلى المشاركة في تصميم وتنفيذ مشروع للمساعدة التقنية من أجل دعم القدرة الفلسطينية على التصدي للأزمة الاقتصادية، ووضع استراتيجيات مناسبة لإدماج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والدولية، والتحضير لانضمام فلسطين، في النهاية، إلى منظمة التجارة العالمية. وسوف تشمل النواتج الرئيسية لهذا المشروع تدريب فريق أساسي من الخبراء الفلسطينيين فيما يتصل بالقضايا الموضوعية التي تنطوي عليها التنمية الاقتصادية، ووضع السياسات التجارية، والمفاوضات التجارية، والاستقصاءات القطاعية والمشاركة بين القطاعات للآثار التي تترتب على الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية، وبناء موقف يقوم على توافق الآراء على المستوى الوطني والشروع في عمليات شفافة وقائمة على المشاركة فيما يتعلق بهذه المسائل. وبينما يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تأمين الموارد اللازمة لهذا المشروع، تتواصل المشاورات مع السلطة الفلسطينية حول نطاق المشروع وتصميمه.

٢ - تيسير التجارة وخدمات النقل والإمداد

٤١ - إنشاء المجلس الفلسطيني للشاحنين. بناء على طلب من السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٤، سوف تقوم أمانة الأونكتاد قريباً بإبرام عقد مع أحد المانحين المتعددي الأطراف لتنفيذ مشروع مساعدة تقنية لإنشاء المجلس الفلسطيني للشاحنين من أجل حماية وتعزيز مصالح الشاحنين الفلسطينيين (المؤسسات التي هي المستخدمة النهائية لخدمات النقل الدولي والمحلي). وسوف يؤدي هذا المشروع إلى بناء قدرة أمانة المجلس الفلسطيني للشاحنين وأعضائه وأوساط الشاحنين في مجال تيسير التجارة، وبخاصة فيما يتعلق بأجور الشحن وشروط النقل، وعمليات الوساطة الجمركية والمستودعات، وأنظمة وشروط استخدام الموانئ وعبور الحدود، فضلاً عن الرسوم واللوائح الجمركية. وسوف يتم إنشاء المجلس واستضافته في البداية من قبل منظمة ترويج التجارة الفلسطينية التابعة للقطاع الخاص (Paltrade) إلى أن يصبح كياناً مستقلاً مكتفياً ذاتياً.

٤٢ - بناء القدرات في مجال إدارة الموانئ والتطوير المؤسسي وإدارة البضائع عند الحدود وإمكانيات التصدير في إطار نظام حدودي يتم إصلاحه. في عام ٢٠٠٠، أوهدت إلى السلطة الفلسطينية بعثة خبراء تابعة للأونكتاد اقترحت تقديم المساعدة التقنية، على سبيل المتابعة، من أجل تحضير سلطة الموانئ الفلسطينية لتشغيل ميناء غزة في المستقبل. وفي حين أن الأحداث التي وقعت لاحقاً قد أوقفت العمل بهذا المشروع، فإن مقترحات الأونكتاد ستظل تحتفظ بأهميتها حالما تصبح الآفاق السياسية لاستئناف المشروع أكثر وضوحاً. وفي هذه الأثناء، ومن أجل الإسراع في الاستعداد للانفصال الإسرائيلي في الأرض المحتلة، أبرز استعراض أجراه البنك الدولي في الآونة الأخيرة طائفة تدابير التيسير، بما فيها التدابير الجمركية وترتيبات الموانئ والنقل العابر، التي سوف تلزم من أجل ضمان تحقيق الانتعاش الاقتصادي مع التركيز على تعزيز القدرة التصديرية^(٣٤). وما برح الأونكتاد يتشاور على نحو وثيق مع البنك الدولي في هذا الصدد من أجل ضمان الاستفادة مما تتمتع به الأمانة من خبرات وقدرات فنية في هذه المجالات وفي سياق هذا الجهد الدولي.

٣- إصلاح المالية العامة وتحديثها

٤٣- استأنفت أمانة الأونكتاد ووزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٥ تنفيذ مشروع بناء القدرات في مجال مراقبة الديون والتحليل المالي (ديمفاس). وسوف يتواصل، على مدى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع التي يجري تنفيذها منذ عام ٢٠٠١ بالتعاون مع وزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية، وقد تم بالفعل توفير تمويل ثنائي لأنشطة المشروع. وقد قامت بعثة من الموظفين أوفدها الأونكتاد في أيار/مايو ٢٠٠٥ بتقديم عدة توصيات فيما يتعلق بالتدريب وتحديث البرنامج الحوسب بالإضافة إلى توصيات تنظيمية وغيرها من التوصيات التي يجري استعراضها من قِبَل وزارة المالية الفلسطينية.

٤٤- تحديث الجمارك وأتمتتها. في إطار هذه التجربة الأكثر نجاحاً من بين تجارب الأونكتاد في مجال التعاون التقني مع فلسطين، أتاحت الموارد الجديدة التي تمت تعبئتها في عام ٢٠٠٣ إنجاز مشروع المرحلة الثانية من برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA) لصالح الإدارة العامة للجمارك والمكوس التابعة للسلطة الفلسطينية. وقد اشتمل ذلك على تركيب النظام النموذجي في مقر الجمارك الفلسطينية وفي ثلاثة مواقع جمركية تجريبية تابعة للسلطة الفلسطينية. وقد تحطت سرعة التنفيذ الأهداف المبرجة وأصبح الفريق المعني ببرنامج ASYCUDA في جمارك السلطة الفلسطينية يشكل مكوناً رئيسياً من مكونات استعداد السلطة الفلسطينية للنهوض خلال الفترة القادمة بالمسؤوليات السيادية في غزة وفي أماكن أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن القدرة على استغلال كامل إمكانات النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ++ASYCUDA تظل تتوقف على مدى توافر التمويل لتنفيذ المرحلة النهائية من المشروع التي تشتمل على توسيع نطاق تشغيل النظام وتحديث برنامج ASYCUDAWorld في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تُختتم بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المشاورات الجارية مع فلسطين ومع إحدى الجهات المانحة المحتملة لتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع.

٤- مشاريع الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة

٤٥- تقديم الدعم لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (برنامج إيميرتيك). بفضل الدعم المقدم من الصندوق الفلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية، استأنف الأونكتاد أنشطته التدريبية في عام ٢٠٠٥ لدعم قطاع مشاريع الأعمال الفلسطيني بعد أن كان تقديم هذا الدعم قد عُلِقَ لفترة تزيد عن سنة بسبب نقص التمويل. ومن بين النظراء المحليين الصندوق الفلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية والاتحاد الفلسطيني للصناعات. إلا أن التمويل ليس متوفراً إلا لنهاية عام ٢٠٠٥، ومن ثمَّ فإنَّ هناك حاجة مُلحة لتوفير أموال جديدة من أجل إنجاز هذا البرنامج بعد عام ٢٠٠٥. ويتضح من رؤية مستدامة لإنجاز هذا البرنامج في الضفة الغربية، وتوسيع نطاقه ليشمل غزة، مع ضمان انتقال المسؤولية عنه بالكامل إلى السلطة الفلسطينية بحلول عام ٢٠٠٦، أنه ستكون هناك احتياجات كبيرة للموارد، ولذلك فإنَّ ثمة حاجة ماسة لإيلاء اهتمام جدي لهذا المشروع من قِبَل الجهات المانحة.

٤٦- وقد شرع الأونكتاد في عام ٢٠٠٤ في العمل بشأن مشروع جديد من مشاريع المساعدة التقنية يهدف إلى مساعدة المؤسسة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار في تنفيذ برنامج لاستبقاء الاستثمارات من أجل توفير خدمات دعم الاستثمار لصالح المؤسسات القائمة لتمكينها من التعامل مع الأزمة الراهنة والصمود في مواجهتها. وقد أُنجزت في إطار هذا المشروع عملية مسح وتقييم نوعي شملت المستثمرين الفلسطينيين، وتركز الجهود الآن على

تصميم استراتيجية وإنشاء فريق خبراء أساسي ضمن المؤسسة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار من أجل تنفيذ هذا البرنامج. ويُلتزم تمويل لتنفيذ المرحلة الثانية التي ستشتمل على تصميم برامج قطاعية لاستبقاء الاستثمارات وتشجيعها بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار وذلك على مدى فترة ١٨ شهراً.

جيم - التنسيق والمواءمة

٤٧- حافظت الأمانة، في تصميم وتنفيذ برنامج عملها، على اتصالات وثيقة مع المنظمات الدولية المختصة، ولا سيما مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ومكتب العمل الدولي، وكذلك مع مراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني، الفلسطينية والدولية. وكما لوحظ أعلاه، فإن العمل في مجالي تيسير التجارة وإصلاح المالية العامة قد اجتذب اهتماماً قوياً وتعاوناً متزايداً من قِبَل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما سعت الأمانة إلى توجيه اهتمام الجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية، إلى احتياجاتها من الموارد وذلك من خلال إرسال الرسائل الحظية وإيفاد البعثات إلى العواصم بالإضافة إلى مجموعة من الطرائق الأخرى.

٤٨- وقد استفاد برنامج المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من استمرار الدعم الخارج عن الميزانية العادية المقدم من النرويج، والاتحاد الأوروبي، والمركز الدولي للبحوث الإنمائية (كندا)، ومنظمة العمل الدولية. وفي غضون ذلك، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمد الأونكتاد بدعم ميداني لا غنى عنه في مجال الخدمات اللوجيستية والاتصال. والأمانة ممتنة لما أسهمت به هذه الجهات وغيرها من الجهات المانحة في الماضي من رؤية متبصرة ودعم لبرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

الحواشي

(١) اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٤٨٩ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، يشير استخدام كلمة "فلسطين" في هذا التقرير إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الفلسطينية في أعقاب الاتفاقات التي أبرمت مع إسرائيل في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فتتوافق مع الرؤية المُعبر عنها في قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه ومع "خارطة الطريق".

(٢) للاطلاع على عرض ومناقشة لتفاصيل سياسة الإغلاق الإسرائيلية المفروضة في الأرض الفلسطينية المحتلة، انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "تحليل تمهيدي للتأثيرات الإنسانية على ضوء التعديلات المقترح إدخالها على مسار الجدار، شباط/فبراير ٢٠٠٥" (www.ochaopt.org)؛ وانظر أيضاً: البنك الدولي، "أربع سنوات من الانتفاضة: إجراءات إغلاق المعابر، وأزمة الاقتصاد الفلسطيني، تقييم"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ وانظر كذلك: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء (www.pcbs.gov.ps)، "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية"، الدورة الحادية عشرة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣) قام الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء مؤخراً بتنقيح زاد بموجبه أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

(٤) باستثناء اقتصاد القدس الشرقية المحتلة.

- (٥) بلغ متوسط سعر صرف الشاقل الإسرائيلي الجديد ٤,٠٨٦ و ٤,٤٩ لكل دولار في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، على التوالي.
- (٦) الجهاز المركزي الفلسطيني، "أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية"، الدورة الحادية عشرة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بيان صحفي، رام الله.
- (٧) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، "مُعْطيات إحصائية موجزة حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي في الأراضي الفلسطينية مع نهاية عام ٢٠٠٤".
- (٨) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، "أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية..."، شباط/فبراير ٢٠٠٥، بيان صحفي، رام الله.
- (٩) بالإضافة إلى التدمير المباشر، يُفترض أن يكون معدل الاستهلاك قد زاد عن متوسطه الاعتيادي البالغ ٥ في المائة ليصل إلى ٨ في المائة، مما يعكس الإفراط في الاستخدام، ونقص الصيانة. وهذا يتبع الافتراض الذي وضعه البنك الدولي لاستهلاك رصيد رأسمالي يُقدر بمبلغ ١١,٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٨؛ انظر: World Bank (May 2003), "Twenty - seven months - Intifada, closures and Palestinian economic crisis: An assessment", p. 19.
- (١٠) Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem): www.btselem.org.
- (١١) وفقاً لتنقيحات البيانات التي أجراها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، فإن بعض الأرقام (وبخاصة أرقام الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) التي تم تحليلها في هذا التقرير تختلف عن تلك الأرقام الواردة في تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٤ المعنون "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني"، والذي أعدته أمانة الأونكتاد لتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والخمسين، (TD/B/51/2) جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر.
- (١٢) PCBS (December 2004), "Press Release for the Palestinian National Account 2003", December 2004; and PCBS (July 2004) "Time Series for Quarterly National Accounts at Constant Prices (2000-2004)".
- (١٣) International Monetary Fund (IMF) (December 2004), "Macroeconomic and Fiscal Developments, Outlook, and Reform in the West Bank and Gaza", presented at the Ad-Hoc Liaison Committee (AHLC) Meeting, Oslo, <http://www.imf.org/external/np/dm/2004/120804.htm>.
- (١٤) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، "بيان صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة"، دورة الربع الأول، ٢٠٠٤، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٤، رام الله.
- (١٥) المرجع نفسه.
- (١٦) الأونكتاد (٢٠٠٤)، "المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم: دينامياتها ومساهماتها في التنمية"، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة.
- (١٧) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تحليل تمهيدي للتأثيرات الإنسانية..."، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and the (١٨) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) (1 September 2004), "The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities". The occupied Palestinian territory: OCHA.

(١٩) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، "مسح أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها"، آذار/مارس ٢٠٠٤، رام الله.

(٢٠) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، "اقتلاع الأشجار الفلسطينية وتجريف الأراضي الزراعية، (نيسان/أبريل ٢٠٠٣ - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤".

(٢١) بلغت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الضفة الغربية وغزة ١ ٨١٥ ٠١٩ دونماً (١ ٨١٥ كلم^٢) في عام ٢٠٠٣، منها ما نسبته نحو ٨٩,٥ في المائة في الضفة الغربية. انظر الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء www.pcbs.gov.ps/agricul/tab_01.aspx.

(٢٢) انظر الأونكتاد، "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني"، تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والأربعين، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ودورته الخمسين، إلخ.

(٢٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط (شباط/فبراير ٢٠٠٥)، "خطة التنمية المتوسطة الأجل، ٢٠٠٥-٢٠٠٧"، مسودة.

(٢٤) London School of Economics (LSE) (November 2004), "Presentation of the results of the Economic Policy Programme: Towards an economically viable Palestinian State - executive summaries", London; World Bank (July 2002), "Long-term Policy Options for the Palestinian Economy". Jerusalem, West Bank and Gaza Office PA Ministry of Economy, Industry and Trade (2003), "Creating an economically viable Palestinian State: Strategy for Palestinian compatibility with the multi-lateral trading system"; PA Ministry of National Economy (MNE) (January 2004), "Institutional framework - Palestinian national strategy for economic development: Creating economically viable state of Palestine"; and PA MNE (November 2004), "Export economic recovery through export development".

(٢٥) Khan, M.H., Giacaman, G. and Amudsen, I. انظر (eds., 2004), *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*, London: Routledge.

(٢٦) يرد في الفصل الثاني من هذه الوثيقة وصف موجز لهذه المشاريع.

Wade, R. (2004), "Is globalization reducing poverty and inequality?", *World Development*, (٢٧) Dollar, D. and Kraay, A. (2001) "Trade, growth and poverty", *World Development*, vol. 32, no. 4., pp. 567-589 Bank Policy Research Department, Working Paper No. 2615, Washington DC.

(٢٨) انظر مثلاً: "The employment nexus between growth and poverty: An Asian perspective", report prepared for the Swedish International Development Agency (SIDA) and the United Nations Development Programme (UNDP), UK, University of Ulster.

(٢٩) الأونكتاد (٢٠٠٤)، "تقرير أقل البلدان نمواً..."، الفصل ٢.

(٣٠) للاطلاع على مناقشة بشأن ربط جهود الإغاثة والإعمار بالتنمية والمعايير القطاعية، انظر: الأونكتاد، "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني"، TD/B/51/2، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٣١) Akyüz, Y., Chang, H. and Kozul-Wright, R. (1999), "New perspectives on East Asian Development" in Akyüz, Y. (ed.) *East Asian Development: New Perspectives*. London: Frank Cass Publications.

(٣٢) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية (١٩٩٦ و ١٩٩٧)؛ و "Reinventing industrial strategy: The role of government policy in building industrial competitiveness", Working Paper No. 111, Oxford: Queen Elizabeth House.

(٣٣) Akyüz, Y. (ed.) (1999), *East Asian Development: New Perspectives*. London: Frank Cass Publications.

(٣٤) World Bank (June and December 2004), "Disengagement, the Palestinian economy and the settlements", and Technical Papers.

— — — — —